الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

7 **جماد ثاني** 1438 –6 **مارس** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان في العالم	17

التحري عن استغلال الأطفال في مناشط دعوية

المصدر: جريدة مكة الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/595745

تركي الصهيل - الرياض

شرعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال التحري والتقصي حول مقاطع فيديو يظهر فيها استغلال أطفال من بعض الجماعات الدعوية ودفعهم نحو إعلان توبتهم أمام ملأ من الناس على نحو يزهدهم في الدنيا بشكل فج لا يتناسب ومستوى تفكيرهم.

ويظهر أحد المقاطع التي تتقصى عنها الجمعية، طفلا -لم يتسن تحديد عمره-، وهو ينتقد تداعيات تطبيق التنظيم الجديد لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحذر من الفعاليات الخاصة بالهيئة العامة للترفيه وما تؤسس له من نشر الفساد وتأصيل الاختلاط داخل المجتمع، على حد تعبيره، حيث كان واضحا بأن الطفل كان مدفوعا لتصوير المقطع وقراءة ما كتب له بطريقة طفولية.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، إنه وجه بالتحري حول موضوع استغلال الأطفال وانتهاك حقوقهم عبر الخطب والمقاطع التصويرية، مضيفا لـ«مكة»، أنه في حال ثبت صحة هذا الأمر فهو يعد مخالفة لنظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية التي تحظر استخدامهم أو دفعهم لارتكاب أي أعمال تضر بهم.

ولا تزال بعض التجمعات الدعوية الموجهة إلى الأطفال، والتي يغلب عليها طابع الترهيب من الآخرة والتزهيد في الدنيا، تشكل هاجسا لدى الجمعيات الحقوقية والمهتمين بالطفولة، وذلك خوفا من التداعيات السلبية الناجمة عن أدلجة الأطفال، مما قد يؤدي بهم إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة كما حصل سابقا في بعض اعتصامات «فكوا العاني» وما تلا ذلك من إشراكهم في أعمال المنظمات القتالية في مناطق الصراع.

وبلغ مجموعة الأطفال الذين دفعت بهم عائلاتهم إلى مناطق الصراع خلال السنوات القليلة الماضية 66 طفلا وطفلة، توزعوا ما بين سوريا والعراق واليمن.

وتدعم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مبدأ عزل الطفل عن والديه في حال ثبت تطرف أحدهما أو كليهما. وقال القحطاني عن حالات مرصودة سابقا «إذا ثبت أن بقاء الأطفال مع أي من والديهم سيلحق بهم الضرر أو قد يدفع بهم إلى الوقوع في الأعمال الإرهابية فإن الواجب توفير الحماية اللازمة لهم سواء من خلال بعض أقاربهم أو عن طريق الحماية الاجتماعية، فمصلحة الأطفال دائما الأولى بالرعاية، وينبغي حماية مصالحهم الفضلى.«

الوقائع الجديدة التي تتحرى بشأنها الجمعية

1مقطع يظهر طفلا محاطا ببعض الدعاة وهو يبكي لأنه سب أمه ويدعو الأطفال إلى التوبة.

2مقطع آخر يظهر طفلا يتحدث عن ضرورة التوبة أمام جمع من الأطفال بطريقة مشحونة.

3مقطع ثالث يظهر طفلا وهو يوجه انتقادات للهيئة العامة للترفيه ويتهمها بنشر الفساد.

لماذا تتابع الجمعية تلك الوقائع؟

لمخالفتها نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية، والتي تحظر:

1إيذاء الأطفال.

2إهمالهم.

3استخدامهم.

4دفعهم لارتكاب أي أعمال تلحق بهم الضرر.

د. الخثلان يشكر المعزين في والدته

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1575746

أعرب عضو مجلس الشورى نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. صالح بن محمد الخثلان عن شكره العميق لأصحاب السمو الأمراء، وأصحاب الفضيلة والمعالي، وأعضاء مجلس الشورى وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى المملكة، والأصدقاء، والمعارف والجيران الذي قدموا العزاء له إثر وفاة والدته السيدة: هياء بنت عبدالله بن مهنا الشبانات، التي انتقلت إلى رحمة الله تعالى عن عمر ناهز 84 عاماً. وقال د .الخثلان نيابة عن إخوته وأخواته: "إن التعازي الحارة والمواساة والدعوات الصادقة التي تلقتها الأسرة كان لها أبلغ الأثر لدى الجميع وخففت الأحزان"، داعياً الله أن يجزي الجميع كل خير ويجزل لهم المثوبة.

الشرقية: "حقوق الإنسان" يوزع 3000 نشرة توعوية

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alsharq.net.sa/2017/03/06/1655573

الدمام – سعد الرشيدي

شارك فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، في فعاليات افتتاح اليوم العالمي للدفاع المدني بالمنطقة والتي أقيمت في معارض الظهران.

وأوضح مدير العلاقات العامة والإعلام المكلف بالهيئة عيسى الحسينان، أن الفرع شارك بركن تعريفي عن الهيئة، وخلال الفعالية توزيع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة من الكتيبات والمطويات والمنشورات المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى حقوق الطفل، مضيفاً أنه تم من خلال الركن الإجابة عن بعض الاستفسارات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وذكر أن الهدف من مشاركة الفرع في المعرض هو التعريف بالهيئة وإبراز أعمال ومناشط الفرع في المنطقة الشرقية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

فريق من "الداخلية" و"الغذاء والدواء" يرصد مخالفات في المستشفيات بشأن "السلامة الإشعاعية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20544536

الرياض - «الحياة»

أنهى فريق من المختصين بالهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارة الداخلية 1154 زيارة تقويم وتدقيق في المنشآت الصحية في أنحاء المملكة كافة، بهدف تعزيز الحماية والسلامة الإشعاعية، ورصد العديد من المخالفات في المستشفيات، بينها نقص في معدات الحماية من الإشعاعات، إضافة إلى فقدان الإجراءات التي يتطلب اتخاذها من العاملين في أقسام الأشعة، والتي تضمن حماية العاملين والمرضى والمراجعين.

وشملت الزيارات منشآت صحية في أكثر من 87 محافظة ومدينة منذ بداية عام 1436هـ حتى الآن، وذلك ضمن برامج الهيئة العامة للغذاء والدواء في تقويم برامج الحماية والسلامة الإشعاعية في المنشآت الصحية، للتأكد من مأمونية أماكن الممارسة الإشعاعية، وكفاءة الأجهزة والمواد المشعة الطبية المختلفة المستخدمة في التشخيص والعلاج الطبي.

وتضمنت جولات فريق المختصين، 698 زيارة للمستشفيات، و456 زيارة للمستوصفات والمراكز الصحية وعيادات الأسنان، في القطاعات الحكومية والخاصة والجامعية والتخصصية والعسكرية، منها نسبة 32.6 في المئة منشآت حكومية، و63.3 في المئة منشآت خاصة، و1.9 في المئة مستشفيات عسكرية، و1.5 في المئة مستشفيات تخصصية، و0.7 في المئة مستشفيات جامعية.

وتهدف تلك الزيارات إلى الوقوف على وضع برامج الحماية والسلامة الإشعاعية المطبقة في أقسام الأشعة والطب النووي والعلاج الإشعاعي في هذه المنشآت، والتأكد من تنفيذها بالشكل الصحيح، والعمل مع تلك المنشآت على تصحيح جميع الملاحظات المرصودة أثناء الزيارات وتفاديها، ما يسهم في توفير بيئة عمل آمنة، والحفاظ على صحة العاملين في هذه الأقسام والمرضى والمراجعين الموجودين حولها من الأخطار المحتملة من استخدام الأجهزة والمواد المشعة.

وتتكرر تلك الزيارات بشكل دوري للمنشآت الصحية، للتأكد من تفادي الملاحظات المرصودة، وأسهم ذلك في تعديل منشآت كثيرة للملاحظات من فريق المختصين في الهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارة الداخلية.

ومن أبرز الملاحظات التي رصدها فريق المختصين في أقسام الأشعة بمنشآت صحية، عدم توفير جهاز قياس الجرعة الإشعاعية لجميع العاملين في القسم داخل المنشأة، الذي يقيس بشكل دوري كمية الجرعة الإشعاعية التي يتعرض لها العامل أثناء وجوده في منطقة الأجهزة المشعة والتأكد من عدم تجاوزها الحد المسموح به، إضافة إلى عدم الاحتفاظ بنتائج تلك القراءات.

كما شملت الملاحظات عدم فحص التسرب الإشعاعي السنوي داخل غرف وممرات قسم الأشعة للتأكد من مأمونية المنطقة وعدم تسرب الإشعاع خارجها، فيما لوحظ في بعض الأقسام عدم توفير السترة الواقية من الإشعاع تماماً أو بكميات غير كافية، لاستخدمها أثناء عملية الفحص الإشعاعي سواء من المريض أو العامل لتوفير الحماية الإشعاعية اللازمة، وعدم إجراء الصيانة الدورية اللازمة بحسب تعليمات الأجهزة المشعة المستخدمة داخل هذه الأقسام للتأكد من جودتها واستمرار أداء عملها بالشكل المطلوب.

أما في أقسام الطب النووي والعلاج الإشعاعي، فتضمنت أبرز الملاحظات عدم معايرة أجهزة قياس النشاط الإشعاعي داخل القسم، وعدم توافر جهاز احتياط لها، وعدم توافر غرف انتظار للمرضى بعد حقنهم بالمواد المشعة.

إلى ذلك، قال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة الغذاء والدواء الدكتور هشام الجضعي إن الهيئة تدرس طلبات استيراد وتصدير المصادر المشعة الطبية المستخدمة في التشخيص والعلاج والتطبيقات الطبية، وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة بالأمن العام، بناء على الاتفاق الموقع بين الجهتين، والتي نصت على وضع آلية عمل وتعاون في مجال التسجيل، ومنح تصاريح الاستيراد والممارسات للمواد المشعة، والأجهزة الطبية التي تستخدم في التشخيص والعلاج الإشعاعي والمعايرة، ومراقبة الجهات الممارسة.

وأضاف «منذ توقيع الاتفاق وحتى الآن، جرت دراسة أكثر من 360 طلباً لاستيراد أو إعادة تصدير مواد مشعة بمنشآت في مختلف مناطق المملكة، وذلك من خلال دراسة الوثائق الفنية وتقييم الدراسات الإكلينيكية، ثم الرفع بالتوصيات حيالها للأمن العام، وتمت الموافقة على 261طلباً منها لاستيفائها متطلبات وشروط الهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارة الداخلية، بينما رُفض 99 طلباً آخر.«

وأكد أن العمل يجري حالياً على إطلاق نظام الكتروني لتسجيل الأطراف ذات العلاقة باستيراد أو إعادة تصدير المواد المشعة الطبية، وهي المستشفيات، والأقسام الطبية المستخدمة للمواد المشعة، والجهات الموردة والمصدرة، والجهات الناقلة للمواد المشعة. وأوضح الجضعي أن النظام الالكتروني «يتيح تقديم طلبات الاستيراد وإعادة التصدير الخاصة بالمواد المشعة الطبية، ما يمكّن الهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارة الداخلية من مراجعة الطلب ودراسته وإصدار التراخيص اللازمة لذلك عبر النظام، ما يساعد على تحسين جودة العمل وتسهيلها، وحفظ المعلومات والبيانات والرجوع لها عند الحاجة، وإصدار الدراسات والإحصاء الضروري عبر النظام الالكتروني للمواد المشعة الطبية«، لافتاً إلى أن هذه الخدمة تتيح أيضاً التأكد من مأمونية وسلامة المواد المشعة الطبية، ومدى ملاءمتها للاستعمال، وكذلك حصرها والتحقق من سلامة إجراءات استيرادها أو إعادة تصديرها من المملكة وإليها، لضمان عدم استخدامها لأغراض أخرى غير نظامية.

«حماية الأجور» يعجز عن حماية رواتب آلاف العمال أشهراً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20544541

على رغم مرور حوالى أربعة أعوام على ولادة نظام حماية الأجور، فإنه لم تنبت له أسنان، وعجز النظام عن توفير الحماية لرواتب موظفي القطاع الخاص، الذين يقدرون بـ10 ملايين، منهم مليون ونصف المليون سعوديون.

وساد توقع أن تنتهي الشكاوى العمالية المتعلقة بتأخر الرواتب، بعدما ألزمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أصحاب المنشآت بالتسجيل في البرنامج، وخصوصاً أنها لوحت للمتأخرين منهم بسيف العقوبات، التي تشمل غرامات وإيقاف الخدمات عنهم، ومقاضاتهم أيضاً.

وظن العمال أنه لن يكون في إمكان أصحاب العمل التحايل في دفع أجورهم، إلا أن البرنامج تعرض لانتقادات عدة من الطرفين، وخصوصاً بعد أزمات مالية واجهت شركات كبرى، فتأخرت عن دفع رواتب آلاف من عمالها أشهراً عدة قاربت العام.

ولاقى «حماية الأجور» انتقادات بعدما تأخرت رواتب عشرات آلاف من العمال في شركات مقاولات عدة شهوراً طويلة، مثل «سعودي أوجيه»، التي عاني عمالها من تأخر رواتبهم أكثر من تسعة أشهر، و«ابن لادن» أكثر من أربعة أشهر، صحبتها حاجات من جانب العمال، تدخل إثرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، مصدراً توجيهات بحل أزمة العمال المتضررين.

ويهدف «حماية الأجور»، الذي بدأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطبيقه منتصف عام 2013، إلى رصد عملية صرف الأجور لجميع العاملين والعاملات في منشآت القطاع الخاص، من السعوديين والوافدين، ويوثق عمليات الدفع لتلافي التأخير فيها، ويقيس مدى التزام المنشآت دفع الأجور في الوقت والقيمة المتفق عليهما، إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات عن أجور العاملين.

ويسعى إلى التقليل من الشكاوى العمالية المتعلقة في تأخر الرواتب، وتوثيق حقوق أطراف العمل، لتتسم عملية الصرف بالأمان، إذ يدفع الأجر في المصارف. وتشترط الوزارة على المنشآت تحميل ملف الأجور عبر الخدمات الإلكترونية التابعة لها. ويعمل البرنامج على ربط الجهات الحكومية المعنية بشؤون العمال، وبمجرد رفع الملفات، تتأكد الوزارة من الصرف لجميع العمال المسجلين عليها، ليُعتمد الملف في حال لم توجد ملاحظات.

وفي حال عدم رفع الملف من المنشآت يطبق النظام العقوبات آلياً، وتتضمن جدولة زيارة تفتيش شاملة للمنشأة في حال تأخرها مدة شهر، ثم إيقاف جميع الخدمات عدا خدمة إصدار رخصة العمل، في حال تأخرها مدة شهرين.
وتوقف الخدمات كافة في حال زاد التأخر على ثلاثة أشهر، ويحق للعامل فيها نقل خدماته إلى صاحب عمل آخر من دون موافقة صاحب العمل. وبعد ثبوت تأخر المنشأة في الدفع تُحرم من تجديد رخص العمل واستقدام العمال وتغرم ثلاثة آلاف ريال تتعدد بتعدد العمال المُتأخرة رواتبهم.
وبدأ تطبيق البرنامج تجريبياً، ثم إلزامياً بعد ذلك بثلاثة أشهر، بمعدل مرحلة كل ثلاثة أشهر، وشملت الأولى 1332 منشأة مصنفة «عملاقة»، يبلغ عدد عمالها ثلاثة آلاف فأكثر، عَلقت خلالها العمل عن حوالى 566 شركة، فيما سُجل التزام 767 أخرى .وفي الثانية طبق على منشآت عمالتها ألفان فأكثر، وعددها 126 منشأة، سجل التزام 120 شركة، فيما لم تلتزم ست فقط.
واستهدفت المرحلة الرابعة حوالى 600 ألف عامل، ضمن أكثر من 900 منشأة، عدد عمالتها 500 فأكثر. وسجلت الوزارة خلال المراحل السبع الأولى من تطبيق البرنامج التزام 2170منشأة، مثلت 42 في المئة من إجمالي 7466 منشأة، وأُوقفت خدمات 4296، بنسبة 58 في المئة. ومع بدء تنفيذ المرحلة التاسعة دخلت أجور حوالى 5.59 مليون عامل وعاملة، في 12.55 ألف منشأة في القطاع الخاص، تحت مظلة «حماية الأجور». وشملت المراحل ما بين العاشرة والـ16 المنشآت التي تقل عمالتها عن 100حتى 11 عاملاً، وبدأتها الوزارة في أوائل شباط (فبراير) من العام الماضي، وسيبدأ تطبيق المرحلة الـ16 في الأول من أيلول (سبتمبر) المقبل.
من جانبها، تعهدت المصارف بالتعامل مع متطلبات البرنامج، من خلال استقبال جميع المنشآت الخاضعة للنظام، وفتح حسابات لها، ومعالجة ملف الرواتب، وإصدار البطاقات وغيرها من الخدمات الإلكترونية.
إلا أن أصحاب منشآت اتهموا عام 2015 مصارف بفرض رسوم على منشآتهم عند فتح حسابات وإصدار بطاقات الرواتب لعمالهم، وأكدت «مؤسسة النقد» آنذاك عدم أحقية تقاضي المصارف أكثر من 90 ريالاً رسوماً سنوية من المنشأة عن كل بطاقة راتب، أو 7.5ريال شهرياً في مقابل إصدار البطاقة.
إشكالات أخرى في تطبيق «حماية الأجور» كانت خارجة عن إرادة أصحاب المنشآت، مثل تأخر العامل في تفعيل بطاقته، ورفض مصارف استقبال العمال ذوي الأجور المتدنية، بينما تُحاسب الوزارة المنشآت على التأخر لتلك الأسباب.
»العمل»: لن نتساهل في حماية الحقوق
>أكد وزير العمل الأسبق عادل فقيه عام 2015 أن الوزارة لا تتعمد توقيع العقوبات على المنشآت، مشيراً إلى وجود أكثر من مليون منشأة في القطاع الخاص لم يطبق عليها نظام حماية الأجور، لافتاً إلى وجود مواد ضمن النظام تتضمن النصح والإرشاد للمنشأة في حال وجود مخالفة، إلا أنه أشار إلى مخالفات «لا يمكن التساهل» فيها.
بدوره، نفي المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل العام الماضي، أن يكون تطبيق البرنامج فاقم مشكلات العمال، بعدما أوقف الخدمات عن المنشآت، مؤكداً أن إجراءات الوزارة جاءت «لحماية حقوق العمال، التي تعطيهم الحق في نقل خدماتهم إلى صاحب عمل آخر بعد تأخر رواتبهم.«
من جهته، طالب المحلل الاقتصادي محمد العنقري آنذاك بضرورة تعديل «حماية الأجور«، الذي وصفه بأنه «بلا أنياب، بدليل استمرار المشكلة في المنشآت المخالفة وتكرارها في منشآت أخرى»، مطالباً بتوفير الحماية لحقوق العمال. وحذر من »خسارة تطور مهم تمثل في إقبال 800 ألف مواطن على العمل في القطاع الخاص خلال السنوات الست الأخيرة».
وتلقى البرنامج انتقادات واسعة في مواقع التواصل الاجتماعي، وكتب المغرد حسام الشمري في تغريدة، عبر حسابه في »تويتر»: «أنا شخصياً أعرف 10 منشآت لم تُفعّله، فأين دور الوزارة»؟ وأيده عبدالرحمن العيد بالقول: إن «البرنامج يحوي خللاً في تطبيقه أو لدى العاملين عليه.«
وكتبت مغردة تدعى «عبير» عن معاناتها مع البرنامج منذ خمسة أشهر، بسبب «إغلاقه خدمة نقل الكفالات، على رغم تحميل ملفات أجور ثلاثة الأشهر الأخيرة، وحتى الآن لم يحدث شيء». فيما دون مغرد آخر: «منذ ستة أشهر والنظام واقف من دون أي تجاوب من مكتب العمل.«

ديوان المظالم يطلق خدمة "قضاياي" لبيانات الدعاوى

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20544535

الرياض - «الحياة»
أطلق ديوان المظالم أمس خدمة «قضاياي» للمستخدم الخارجي، وهي خدمة إضافية مميزة تتيح لأطراف الدعوى أو الممثل فيها عرض بيانات جميع الدعاوى الخاصة به وتفاصيلها إلكترونياً، وهي من سلسلة الخدمات الإلكترونية التي يقدمها نظام «مُعين» الإلكتروني الذي تم تدشينه أخيراً، ويهدف إلى الوصول إلى الترافع الإلكتروني في نهاية خطته، وذلك استمراراً في تحديث منظومته الإلكترونية، وتواكبها مع متطلبات العمل وخدمة المستفيد.
وتيسر هذه الخدمة حصول أطراف الدعاوى على بياناتهم القضائية وتفاصيلها من دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة، ومن أهمها: إتاحة البحث عن الدعاوى بمحددات بحث مختلفة، وإمكان الاطلاع على تفاصيل وبيانات الدعاوى، إضافة إلى إمكان إظهار بيانات الدعاوى المفصول فيها، إذ أعد الديوان ملفاً تعريفياً يشرح للمستخدم مزايا هذه الخدمة وآلية التعامل معها، وذلك على البوابة الإلكترونية لديوان المظالم، كما بسّط حساب الديوان على «تويتر» في تصميم انفوغرافيك مزايا هذه الخدمة وكيفية استفادة المتعامل منها.
وتأتي هذه الخدمة ضمن منظومة الخدمات التي يقدمها نظام «مُعين»، الذي يمثل تحقيقاً الهدف الأساس الثالث من أهداف استراتيجية ديوان المظالم 2020 وما ترمي إليه من التحول الإلكتروني لأعمال ديوان المظالم، بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030..

«الشورى" يناقش نظاماً يسمح بترحيل 5 ملايين مقيم "استوطنوا" المملكة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20544537

يناقش مجلس الشورى نظاماً لمكافحة الهجرة الاستيطانية غير المشروعة إلى المملكة، ويهدف النظام إلى تكوين لجنة في وزارة الداخلية لترحيل 5 ملايين أجنبي استوطنوا المملكة بطريقة مخالفة.
وذكر مقدم المقترح الدكتور صدقة فاضل لـ«الحياة» أن جزءاً كبيراً من هذه «الهجرة» عبارة عن توافد أعداد كبيرة - نسبياً - وبطرق وأعذار شتى إلى المملكة، ليس بغرض الزيارة أو السياحة الدينية أو العمل النظامي، بل بهدف الاستيطان الدائم أو الإقامة المتواصلة، وهي غير مشروعة، لأنها مخالفة «تماماً» لكل قوانيننا ونظمنا، وللقوانين الدولية أيضاً.
مضيفاً: «نجح جزء كبير من هؤلاء في البقاء لعقود، وتوالدوا وتكاثروا بشكل يثير الذعر والاستغراب، إنهم بمثابة «شعب» دخيل، يحاول أن يفرض نفسه في هذه البلاد، ليس عبر الغزو والاحتلال، بل عبر التسلل وكسر القوانين والتخفي». وأضاف» :قد تجد المملكة نفسها في المدى الطويل مضطرة - ربما تحت ضغوط دولية - لقبول هؤلاء في الطيف السعودي المميز، علماً بأن بقاء هذه الفئة - على أي صورة - له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية سلبية وبالغة الخطورة، مما لا يخفى على المعنيين». وقال فاضل: «أصبحت المملكة - منذ خمسة عقود - هدفاً لهجرة استيطانية

مكثفة وغير مشروعة، مصدرها بعض بلاد أفريقيا وآسيا، وعناصرها بشر من أسفل السلم الاجتماعي في بلدانهم، لدرجة أنه مهما كان مستوى عيشهم في المملكة متدنياً فإنه ربما يظل أفضل من مستواهم المعيشي في مساقط رؤوسهم.«

وقال: «لم تجنِ المملكة من هجومهم الضاري هذا عليها سوى الأذى والضرر، فمعظم أقسام الشرط لدينا تنوء بمشكلات وقضايا، مصدر غالبها هؤلاء، تلك المشكلات التي تبدأ بالمخالفات والتزوير، وتنتهي بالترويع والقتل، مروراً بترويج المخدرات، والدعارة، والسرقة، والشعوذة، ونشر الأوبئة... إلخ». وأضاف: «لا أتحدث هنا عن «الأجانب» - بصفة عامة- ، وإنما عن فئات معروفة، من شذاذ الآفاق. وبالطبع، هناك مقيمون كثر أفادوا بلادنا واستفادوا منها، وبعضهم أصبح بإمكانه طلب الجنسية بعد صدور نظام الجنسية الجديد، الذي يتيح للمميزين (إيجاباً) فرصة التجنس، أما الذين يملأون شوارعنا وأزقتنا قذارة وجرماً ورعباً، فلا أهلاً ولا سهلاً.«

وطالب فاضل بأن تتواصل حملات مداهمة أوكار المهاجرين غير الشرعيين لبلادنا من حين لآخر، وأن يتم ترحيل من يوصفون بـ«المتخلفين»، وخصوصاً أولئك الذين تطالعنا الصحف المحلية بأوضاع يندى لها الجبين يمارسها هؤلاء، ويلوثون بها أجواءنا ومجتمعنا، يتم كشفها جراء هذه المداهمات، التي تشكر وزارة الداخلية على شنها، حماية للوطن والمواطنين»، مؤكداً «ألا يبقى في البلاد من أجانب سوى العدد الذي تحتاج إليه البلاد بالفعل، ويمثل الحد الأدنى المطلوب، أما ما عدا ذلك فرحيله أفضل لنا، وربما له أيضاً.«

وأشار إلى أن أخطاراً سياسية تتمثل بوجود هؤلاء، منها تتمثل مستقبلاً من إشكالات سياسية، تأتي من دولهم الأصلية، أو من المجتمع الدولي ومنظماته، التي قد تضغط على المملكة لتجنيسهم، وتقديم الرعاية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وغير ذلك من أخطار لا تخفى على المراقبين. وطالب بأن تكون هناك حملات مستمرة ومتواصلة لتصفية البلاد من هذه الفئة المخالفة، لا سيما في ظل التزايد الهائل لأعدادهم، وهذه الحملات لن تنجح إلا بتعاون المواطنين مع وزارة الداخلية التي تقوم بتوفير الأمن الشامل لبلادنا، وتتولى صيانة هذا الأمن، الذي يعتبر أثمن ما لدى الإنسان من نعم. فهو كالماء والهواء، ومن دون الأمن فلن تكون هناك حياة طبيعية. مشيراً إلى أهمية وضع خطة تهدف لتصفية البلاد من كل المقيمين «غير الشرعيين» فيها.

مدير السجون: "وطن 87" خطوة متقدمة لحماية الوطن من الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1575738

المدينة المنورة - خالد الزايدي

أكد مدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي: أن التمرين التعبوي المشترك الثاني للقطاعات الأمنية "وطن 87" أتى كخطوة متقدمة في تحقيق التكامل الأمني لقطاعات وزارة الداخلية ليؤكد أن هذه البلاد بإذن المولى عز وجل ثم بتوجيهات القيادة - حفظهما الله - ستظل آمنة مطمئنة، وأن هذا الوطن سيبقى قوياً بأبنائه الذين لا يألون جهداً في المحافظة على مكتسباته ومقدراته المادية والبشرية على حدٍ سواء، فلا يُخشى إلا القوي ولا يُهاب إلا المنيع .وأضاف: تشارك المديرية العامة للسجون في هذا التمرين بوحدة الشرطة العسكرية، وتتمثل واجباتها في حماية المنشآت الإصلاحية من الخارج، وتنفيذ عمليات صد الهجوم المسلح، وحماية القوافل، والدفاع ضد كمائن الطرق أثناء نقل السجناء، وتنفيذ خطط الدعم والمساندة في حالات الأزمات والكوارث والطوارئ، وتشارك كذلك بوحدة حفظ النظام وتتمثل مسؤولياتها في فض الشغب والاعتصام، وتخليص الرهائن، والسيطرة على حالات الهيجان الفردية والجماعية .وقال اللواء الحمزي: إن ما ترفل به بلادنا الطاهرة من نعمة الأمن والأمان، ما كان ليتأتّا لولا توفيق الله سبحانه وتعالى ثم دعم وتوجيهات ولاة الأمر -أيدهم الله - الذين لا يألون جهداً في سبيل الحفاظ على مكتسباتنا الوطنية وعلى رأسها نعمة الأمن ويبذلون لتحقيق ذلك الغالي والنفيس، فالأمن نعمة عظيمة ومطلب وطني يتطلب أقصى درجات اليقظة والتدريب المستمر، لرفع أداء رجال الأمن بما يكفل استقرار المجتمع، وتحقيق التنمية في كافة المجالات.

»سجون الشرقية" تفعل أول هاتف استشاري بسجون المملكة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/512430

عبدالله المانع - الدمام

أبرمت مركز التنمية الأسرية بجمعية البر الخيرية ومكتب «بصيرة» للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بسجون الشرقية أول اتفاقية من نوعها لإدراج خدمة الهاتف الاستشاري داخل سجون المنطقة الشرقية، وإيجاد خبراء ومختصين في التنمية الإجتماعية والنفسية والتربوية يقدمون الاستشارات والدورات التدريبية لنزلاء ونزيلات السجون وللعاملين من رجال الأمن، وتهدف الإتفاقية،علاج الإشكاليات التي تعاني منها هذه الفئة ومساعدتهم على التواصل مع أسرهم وأوضح مدير«بصيرة» عبيد العبيد أن هناك دورات تدريبية في هذا المجال للدعاة ورجال الأمن داخل السجون لتمكينهم من التعامل السليم مع المشكلات الأسرية للنزلاء. مدير مركز التنمية الأسرية أحمد الدرويش، كشف عن تنفيذ هذه الخطوات بزيارة ميدانية إلى السجن لتفعيل هذه الجوانب ووضع آلية محددة لتنفيذ الدورات التدريبية والجلسات الأسبوعية للمستفيدين.

الفوزان: جهود الحد من العنف الأسري ٠ متناثرة" وتحتاج إلى ٠ لملمة«

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/512416

غازي القحطاني - الرياض

ال الدكتور عبدالله الفوزان، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى: إن جهود الحد من العنف الأسري ما زالت متناثرة وتحتاج إلى «لملمة»، إلا أنه أشار إلى أن معدلات العنف الأسري في المجتمع السعودي من أدنى المعدلات على المستوى العالمي، حيث ينهل مجتمعنا ولله الحمد من تعاليم الدين الإسلامي ومنطومة القيم الاجتماعية، التي تحث على رحمة الكبير بالصغير واحترام الصغير للكبير وحسن العشرة بين الزوجين.

وأضاف الفوزان لـ»المدينة»: إن العنف الأسري ظاهرة قديمة قدم الإنسانية ذاتها وتعود جذوره إلى قصة قابيل وهابيل، واستمرت هذه الظاهرة مع البشرية عبر المراحل التاريخية المختلفة، وتباينت معدلاتها وأنواعها ومسبباتها وآثارها من مجتمع إلى آخر وتتفاوت المجتمعات في إجراءات الحد منها.

وقال: نحن أمام ظاهرة اجتماعية معقدة وتحتاج إلى تضافر عدد من الجهات للحد منها ووضع التشريعات الخاصة بذلك كوزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والصحة والتعليم والداخلية والإعلام وهيئات حقوق الإنسان، بحيث تتحمل كل جهة ما يخصها في التعامل مع ظاهرة العنف الأسري.وأوضح أن مجلس الشورى تفاعل مع ظاهرة العنف الأسري، وطالب وزارة الشؤون الاجتماعية سابقا بدراسة الظاهرة ووضع استراتيجية للحد منها بالتعاون مع الجهات ذات

العلاقة، وسبق أن تم طرح هذه الاستراتيجية في لقاء وزير الشؤون الاجتماعية آنذاك الدكتور ماجد القصبي مع أعضاء مجلس الشورى.

توظيف المساجين قبل انتهاء محكومياتهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=296100&CategoryID=5

الدمام: زينة علي 06-03-2017 12:25 AM

أتاحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المجال للنزلاء المؤهلين للعمل مع المؤسسات والشركات، أثناء قضاء فترة محكومياتهم داخل السجن، من خلال تنفيذ الأعمال التي تتولاها تلك المؤسسات داخل السجون، إضافة إلى التنسيق مع جهات العمل لتوظيفهم بعد انتهاء محكومياتهم خارج السجن. وأكد مصدر مطلع لـ«الوطن» أن الوزارة، بالتعاون مع المديرية العامة للسجون، بدأت في تطبيق عدد من البرامج التي تؤهل السجناء وتحفزهم على العمل، حيث سيتم تنظيم عملهم أثناء قضاء محكومياتهم، ومتابعة وضعهم بعد الخروج من السجن.

بدأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتنفيذ برامج بالتنسيق مع المديرية العامة للسجون لإتاحة المجال للنزلاء المؤهلين للعمل مع المؤسسات والشركات أثناء قضاء فترة محكومياتهم داخل السجن، من خلال تنفيذ الأعمال التي تقوم بها تلك المؤسسات داخل السجون، إضافة إلى التنسيق مع جهات العمل لتوظيفهم بعد انتهاء محكومياتهم خارج السجن.

وتعمل الوزارة على نظام يتيح عمل المساجين داخل السجون، أثناء قضاء محكومياتهم وخارجها بعد انتهاء محكومياتهم، لتتولى الوزارة مسؤولية توظيف النزلاء حسب الخبرات التي يمتلكونها ومستوى تأهيلهم.

وبين مصدر مطلع لـ«الوطن» أن الوزارة لديها توجه لاستقطاب النزلاء في السجون بعد انتهاء فترة محكومياتهم، إضافة لتدريبهم وإكسابهم الخبرات اثناء قضاء محكومياتهم، ليتم الاستفادة من تلك الخبرات بشكل عملي في أعمال مفيدة لهم، مشيرا إلى أن الوزارة بدأت بالتعاون مع المديرية العامة للسجون في تطبيق عدد من البرامج التي تؤهل السجناء وتحفزهم للعمل، حيث سيتم تنظيم عمل السجناء أثناء وجودهم في السجن، ومتابعة وضعهم بعد الخروج منه.

وتعمل وزارة العمل بالتعاون مع المديرية العامة للسجون على ترغيب النزلاء للعمل داخل هذه الإصلاحيات والسجون أثناء فترة حكمهم لكسب فكرة عملية ومهنية، وإيجاد مصدر دخل إضافي أثناء محكومياتهم ليكونوا جاهزين للعمل لدى هذه المنشأة في السجن أو في منشأة اخرى بعد انتهاء محكومياتهم.

برعاية خادم الحرمين

جامعة الإمام تنظم مؤتمراً دولياً لحماية الشباب من الأحزاب والانحراف

المصدر: جريدة سبق الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية – الرياض
أكد مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عضو هيئة كبار العلماء الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- على رعاية المؤتمر الدولي الكبير والذي تنظمه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت عنوان: "واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والأحزاب والانحراف ."
وأوضح الدكتور أبا الخيل أن هذه الرعاية الكريمة تأتي امتدادًا للدعم الكبير واللامحدود والذي تلقاه الجامعة بخاصة والجامعات السعودية من مقام خادم الحرمين الشريفين، والذي يمثل دعمًا كبيرًا لبذل مزيد من الجهد والعطاء في سبيل إنجاح هذا المؤتمر وأن يخرج المؤتمر بصورة تليق ومكانة الرعاية الملكية الكريمة.
وأضاف أبا الخيل أنه تم تشكيل اللجان العليا والعلمية والتحضيرية والإعلامية وغيرها من اللجان العاملة في هذا المؤتمر المهم في عنوانه ومحاوره وأهدافه، وقد وجهنا جميع اللجان بالعمل الجاد والمستمر والدؤوب في أن يواكب هذا المؤتمر وما يقدم فيه من أبحاث وأوراق عمل وفعاليات مصاحبة للمؤتمر.
وأوضح أن أهداف المؤتمر تتمثل في إبراز جهود المملكة العربية السعودية في توعية الشباب السعودي وحمايتهم من الأفكار المنحرفة والأحزاب والجماعات، وكذلك تعزيز دور الجامعات السعودية في توعية الشباب السعودي وحمايتهم من الجماعات والأحزاب والانحراف الفكري، وأيضا توعية المجتمع السعودي وحمايته من الجماعات والأحزاب المنحرفة والأفكار الضالة، وكذلك إبراز جهود جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في حماية المجتمع السعودي من الجماعات والأحزاب والانحراف، وتعريف الشباب السعودي بواجبه الشرعي نحو وطنهم وولاة أمرهم ومجتمعهم، وكذلك حماية الشباب السعودي وتوعيتهم من خطر التحزب والتكفير والإلحاد والخروج على ولاة الأمر .

إقرار العقوبات الرادعة لإيقاف العبث بصحتنا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1575661

عبدالرحمن ناصر الخريف

أمام المقاطع التي تنتشر بنطاق واسع عن الحالات التي يتم اكتشافها من قبل الجهات الرقابية والمواطنين عن الوضع غير الصحي بمطاعمنا والتمادي الذي وصل إليه سلوك العمالة بجلب وطبخ أغذية ولحوم فاسدة، مازال التساؤل يطرح مع مشاهدة كل مقطع جديد يتوقف البعض عن إكمال مشاهدته: هل لدينا عقوبات رادعة لتلك المخالفات أو الجرائم التي ترتكب بحق مجتمعنا؟ أم أن العمالة تعلم أكثر منا بأن أنظمتنا مازالت قاصرة عن معالجة خلل أصبح يتزايد بالسنوات الأخيرة!
فالحقيقة التي يعلمها الجميع أن هناك استهتارا كبيرا من قبل العمالة الوافدة بأرواح المواطنين والمقيمين وغش كبير في اللحوم والأغذية وضبط جهاتنا الرقابية لكميات كبيرة كل فترة للحوم فاسدة ووقوف لجان من البلديات والتجارة على بيئة سيئة داخل المطاعم يتم بها طبخ وإعداد الأصناف الغذائية وهي موثقة ولايمكن إنكارها! ولكن مع انتشار العديد من تلك المشاهد لم ينشر اي تقرير من إحدى جهاتنا عن عقوبات رادعة عن كل عملية يتم ضبطها سواء من قبل لجان التفتيش والضبط الرسمية أو بالمقاطع التي تنشر وتكشف واقعا سيّئا لبعض المطاعم والمحلات الغذائية، وقد اصاب المجتمع حالة تبلّد مع تكرار تلك المشاهد المقززة وكأنها أصبحت سمة اعتدنا عليها بمطاعمنا! والغريب أننا نجد مسارعة من مسؤولي الأمانات والبلديات لنفي أن تكون اللحوم المضبوطة لحوم حمير أو كلاب "اعزكم الله" وكأن كل المشاهد السيئة عن داخل أماكن الطبخ والثلاجات لاتهم المواطن ولا تؤثر على صحته! وقد تحول المسؤول هنا إلى جانب الدفاع ليس تواطئا مع

المحل أو المطعم ولكن ليبعد عن جهته الخلل في انعدام الرقابة على مايهم صحتنا! والأهم أن اغلب عمليات الضبط تأتي ببلاغات من المواطنين وليس من واقع عمل الجهة.
أنه من المؤسف أن تكون لدينا قائمة بعقوبات قوية لمخالفات إدارية ومالية أو مرورية أو مخالفات بناء وغيرها.. ونهمل العقوبات التي تتعلق بصحتنا والتي تهم الجميع وأثرها بالتسبب بالوفاة أو بالامراض المزمنة، والغريب هو عدم التحرك لإيقاف هذا العبث الذي تستفيد منه فقط العمالة التي تشغل مطاعمنا! ولذلك فإن كانت لدينا عقوبات رادعة فعلا بأنظمتنا فيجب إعلانها للجميع لتعلم العمالة بها لكي تحسن من أوضاع مطابخها وحتى نعلم بها حتى نتابع تطبيقها لكون المجتمع حاليا أصبح هو الرقيب على خدمات جهاتنا وأما إذا لم تكن هناك عقوبات قوية فالمفترض أن تتبنى جهاتنا الرقابية عقوبات تضمن التزام المحلات والمطاعم وكل مايخص غذاؤنا بالمعايير الصحية اللازم التقيد بها حتى نوقف العبث بصحتنا!

مسدودة في وجوه منخفضي الراتب!!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/512328

طلال القشقري

أنا لا أؤيّد الاقتراض من البنوك، سواءً بشكله التقليدي أو حتى المعتمد من قبل هيئاتها الشرعية، فالاقتراض منها معناه رهْن الراتب لديها لأمدٍ (بعيييييييد.!(
لكن ماذا يفعل المواطن ذو الراتب المنخفض؟ إنّ الاقتراض يكون غالباً البديل الوحيد لتسيير أمور حياته، الأساسية لا الكمالية.!
وهناك مواطنون كُثُر في القطاع الخاص، ممّن راتبهم منخفض، أي ٣٠٠٠ ريال وأقل، ويحتاجون للمال، ولا توجد جمعيات خيرية مدعومة من الحكومة تقدّم لهم القرض الحسن بلا فوائد، وبعض البنوك الآن وحسب جريدة المدينة (٤ جمادى الآخرة) قرّرت عدم إقراضهم، وحصرت الإقراض فيمن راتبهم ٦٠٠٠ ريال وأكثر، لأنّ القطاع الخاص يؤخّر رواتب موظّفيه، بما يؤثّر على قدرتهم التسديدية، ولا يمكن لهؤلاء المواطنين الادّخار للطوارئ من راتب ٣٠٠٠ ريال الذي قد ينتهي في أيام حتى لو انتظم، والبنوك بقرارها هذا راعت مصالحها بكلّ أنانية.!
وهكذا سُدَّت في وجوه منخفضي الراتب من كلّ الجهات:
..راتب منخفض لا يُوفّر حياةً كريمة.!
..راتب يتأخّر، ربّما شهر أو اثنان أو ثلاثة، وهناك حالات وصلت لـ ٦ أشهر.!
..هم لا يستطيعون ترْك وظائفهم لعدم توفّر غيرها إلّا بمعجزة، خصوصاً مع احتكار الوافدين لمعظم وظائف القطاع الخاص وتشبّع القطاع العام، فإن تركوا وظائفهم قيل عنهم أنّهم (مُدلّعون) والتحقوا بقطار العاطلين المكتئبين.!
..بنوك تستضيف رواتبهم، وتستفيد منها حتى لو ضيّفتها لساعة واحدة، ثمّ تأبى إقراضهم.!
وهم في هذا الوضع أشبه بشخص محبوس في كهف له فتحة صغيرة، وكلّما أراد الخروج منها سُدّت في وجهه!
فـ(شوفوا) لهم حلّ يا جماعة، افتحوا ما هو مسدود أمام وجوههم، فرّجوا همّهم، زيدوا رواتبهم، اقضوا حوائجهم، فما أصعب أن تُسدّ الأمور أمام محتاج في مجتمع مفتوح الثراء!.

المملكة تقود جهوداً دولية لإنقاذ الوضع الصحي لأطفال اليمن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1575770

الرياض - أسمهان الغامدي

شهدت الحالة الصحية المتدنية في اليمن تدهوراً مضاعفاً جراء الانقلاب المسلح الذي شنته مليشيات الحوثي وقوات صالح، عبر سيطرتها بقوة السلاح على مؤسسات الدولة الشرعية ومنها المؤسسات الصحية التي تعرضت إلى اعتداءات سافرة من قبل مليشيات الانقلاب، مما حال دون وصول مساعدات طبية إلى محتاجيها والعمل على عرقلتها، فضلاً عن تعطيل مرافق طبية وتدمير العشرات من المستشفيات.

ووثق تقرير مجلس الأمن انتهاكات الانقلابيين المتكررة باستخدام مستشفيات مركزية ومستوصفات ومرافق طبية لأغراض عسكرية. وبين التقرير أنه تم التحقق من 59 من حوادث الهجوم على 34 مستشفى، مع شن هجمات متعددة على المرافق نفسها، لاسيما في عدن وتعز، عزيت إلى الحوثيين على وجه التحديد.

ففي عدن قامت ملشيا الحوثي وصالح الانقلابية بالهجوم على 6 مرافق طبية 10مرات، وفي تعز أصيب 3 مرافق صحية في 23 حادثة منفصلة، على يدي المليشيات الحوثية.

وكانت مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية قد منعت وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ستيفن أوبراين مؤخرا من دخول مدينة تعز للاطلاع على الأوضاع الإنسانية والصحية في المدينة خوفا من افتضاح أمرها وإظهار الفظائع التي ترتكبها تجاه المستشفيات في مدينة تعز.

وتواصل المليشيا الانقلابية حصارها الجائر على المدينة منذ أكثر من عامين وتمنع وصول المساعدات الإغاثية والغذاء والدواء إلى السكان، كما إن تواصل قصفها العشوائي المكثف على الأحياء السكنية والمستشفيات تسببت بسقوط قتلى وجرحى.

ويقود مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية جهودا دولية لإعادة تأهيل المستشفيات والقطاع الصحي في اليمن، عبر برامج منظمة للنهوض بالخدمات الطبية والعلاجية المتضررة من فوضى الانقلابيين من خلال توفير التجهيزات والمستلزمات بالإضافة إلى دعوته للأطباء اليمنيين في الداخل والخارج للالتحاق ببرامجه الموجهة لليمن من خلال شركاء محليين ودوليين .

وقام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بإرسال أكثر من 58 شاحنة تحمل أكثر من 600 طن من المواد والمستلزمات الطبية والعلاجية تستهدف المحافظات اليمنية كافة، حيث تم البدء في عدن ومأرب، قبل أن ترسل المساعدات إلى باقي المحافظات.

وبتمويل من المركز وبشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف (دعم مركز الملك سلمان بافتتاح العديد من المراكز ضمن برنامج التغذية العلاجية ونشر العديد من الفرق المتنقلة التي قدمت العلاج وتابعت حالات سوء التغذية الحاد بشكل مستمر.

كما شكل 29 فرقة متنقلة جديدة للوصول إلى المناطق النائية بما يزيد عن 2800مهمة وتقديم العلاج لـ 81.11 طفلاً مصاباً بسوء التغذية الحاد مع تقديم مكملات // فيتامين أ // لنحو 73 ألف طفل وحصول 41 ألفاً دون الخامسة على مسحوق مكملات الغذائية.

كما دعم المركز في كل من مدينتي الضالع وشبوة وتدريب 3,153 عاملاً صحيًا حول الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد، وافتتاح 854 مركزاً لبرنامج التغذية العلاجية ونشر 114 فرقة متنقلة جديدة في جميع أنحاء اليمن استطاعت تقديم العلاج لـ 258,067 طفلاً مصابًا بسوء التغذية الحاد.

وفي حقل الصحة قدم المركز دعماً لتنفيذ 5 أنشطة متكاملة شملت التطعيم وخدمات الصحة الإنجابية ورعاية الحوامل ورعاية ما بعد الولادة إضافة إلى الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة بالإضافة إلى القيام بفحص 1،221,811 طفلاً للتأكد من مدى إصابتهم بالمرض.

ووفر المركز أيضًا جرعات اللقاح الخماسي لـ 000 ،261 طفل إلى جانب تلقيح 229،756طفلاً ضد الحصبة وتقديم مكملات فولات الحديد وخدمات الرعاية خلال فترة الحمل لـ 222،659 امرأة حاملا ومرضعا.
كما دعم المشروع الأنشطة التشغيلية لـ 145 فرقة متنقلة من خلال توفير إمدادات التطعيم والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة والخدمات المقدمة للحوامل والمرضعات لـ 037 , 409 طفلاً و435 , 387 امرأة على التوالي.
وقام المركز بشراء مولدات ذات جهد كبير تعمل بالديزل بالإضافة إلى 45 وحدة تبريد تعمل بالطاقة الشمسية ليتم الاستفادة منها في مرافق تخزين الأدوية في المحافظات والمديريات، إلى جانب تقديم الدعم النفسي لـ 314 ،106 طفلاً منهم 620 ،57 ذكرًا و694 ،48 أنثى.
وبدعم من المركز جرى التعامل مع وباء حمى الضنك عبر تشغيل النظام الإلكتروني للإنذار المبكر للأمراض في 1242 جهة صحية في 312 مديرية، وتدريب 2500عامل صحي من مراكز الاكتشاف والإنذار المبكر للأمراض مع فرق الاستجابة الطارئة، وتنفيذ حملات الرش بالمبيدات شملت عدة محافظات، وتشغيل خطوط الاتصال الساخنة على مدى 24 ساعة للإبلاغ عن الأمراض والطوارئ بما فيها حمى الضنك.
وقدم المركز 12 مليون مصل من اللقاحات لأطفال اليمن ضد الحصبة، والحصبة الألمانية وأمراض الدفيتريا والكزاز والسعال الديكي.
وبينما شكلت أزمة شح المواد البترولية تحديا كبيرا يهدد بتوقف عمل الجهات الصحية وغرف العمليات والطوارئ وحاضنات الأطفال الخدج وغيرها من الخدمات، تمكن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من خلال منظمة الصحة العالمية من الحيلولة دون توقف تلك الجهات وضمان تشغيلها وتوفير الخدمات الأساسية مثل سلسلة تبريد اللقاحات وأدوية السكر والسرطان وبنوك الدم وغرف العمليات والطوارئ من خلال تقديم مليون و300 ألف لتر وقود لـ 88 مستشفى ومرفقا صحيا في 19 محافظة يمنية.
واستطاع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية من فحص وعلاج وتثقيف أعداد كبيرة من السكان، وتمكن أيضا من علاج 17.280 طفلا، وعقد جلسات التوعية والتثقيف الصحي لـ 3528 مستفيدًا، ودعم مراكز التغذية العلاجية في سبع محافظات بما فيها عدن ولحج وتعز، وتأمين الأدوية الأساسية وتأهيل مدربين مختصين لبرنامج علاج حالات سوء التغذية الحاد لدى أطفال اليمن.

كاريكاتير

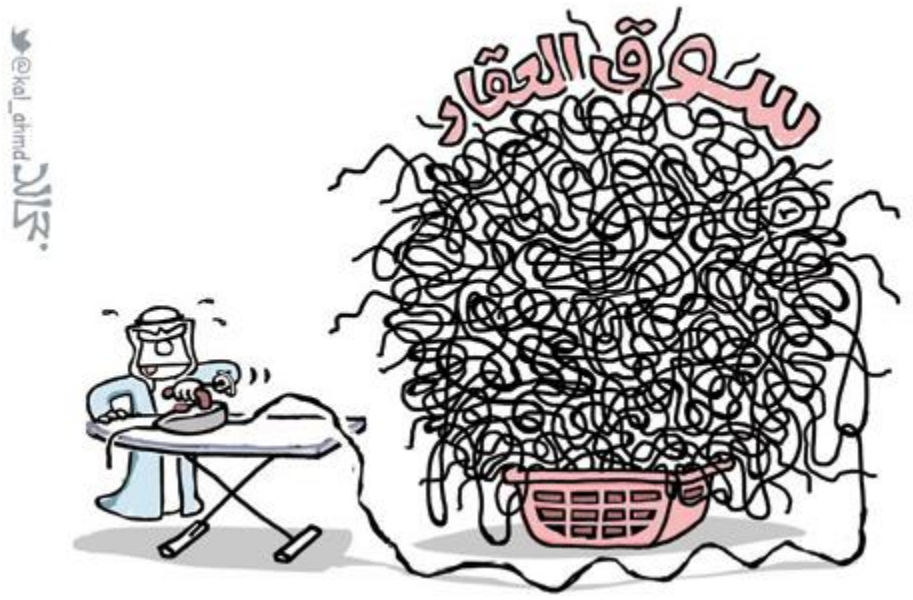

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7727

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 7 جماد ثاني 1438هـ - 6 مارس 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/20546486